سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر

د. زاوي بومدين –استاذ محاضر– جامعة معسكر أ. براضية سليمان –أستاذ مساعد– جامعة الشلف
z.boumedien@gmail.com

الملخص:

إن التحولات التي عرفتها السياسات التنموية بالجزائر خلال السنوات الأخيرة وما أسفر عنها من نتائج أدت إلى تغيرات هيكلية في العديد من القطاعات الاقتصادية، ولاسيما القطاع الفلاحي باعتباره عنصر مهم تسعى من خلاله الدولة إلى تحسين وضعية العديد من المؤشرات الاقتصادية. ونظرا لاختلاف الأهداف المسطرة من قبل الدولة واختلاف الوسائل المادية والمالية المخصصة لتحقيق تلك الأهداف، اختلفت السياسات الفلاحية المتبعة من قبل الجزائر عبر أكثر من خمسين سنة منذ الاستقلال.

الكلمات المفتاحية: التمويل الفلاحي، الدعم ، السياسات الفلاحية، القطاع الفلاحي.

Abstract:

Recently, algeria adopted new policies of development that changed its economic structure with a focus on the agricultural sector. The algerian government consider this sector as a tool to improve the other economic indicators. To do so, material and financial ressources have been allocated in addition to agricultural policies that have been used since the algerian independence.

Key words: agricultural finance, supports, agricultural policies, agricultural sector.

المقدمة :

يعتبر القطاع الفلاحي بشقيه النباتي و الحيواني من بين أهم القطاعات داخل الاقتصاد، و تأتي هذه الأهمية من خلال ما يمكن أن يحققه هذا القطاع عبر إشباع الحاجيات المتزايدة للأفراد بالإضافة إلى الدور الفعال الذي يلعبه في امتصاص عدد كبير من القوة العاملة، دون أن ننسى دور هذا القطاع في إنتاجه للمواد الخام اللازمة للعديد من الصناعات (الصناعات الغذائية والتحويلية) بالإضافة إلى دوره في إنعاش التجارة الخارجية و جلب العملة الصعبة، كما يمكن اعتباره الركيزة الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي و الاكتفاء الذاتي.

فللنهوض بقطاعها الفلاحي، خصصت الجزائر خلال سنوات الألفين مبالغ هامة من أجل تنميته و تطويره. و قد شهد هذا القطاع العديد من التغيرات، حيث صاحب كل تغيير سياسة معينة. لكن ما يمكن الإشارة إليه هو عدم ثبات السياسة التمويلية لهذا القطاع و هذا راجع إلى تعاقب البرامج المتبعة منذ الاستقلال و التي لم تأخذ، آنذاك، بعين الاعتبار أهمية و دور التمويل الفلاحي كأداة و وسيلة فعالة في إنعاش القطاع.

و بالتالي، فإن التساؤل حول مدى نجاح مخططات الدعم والتمويل التي تبنتها الدولة منذ الاستقلال من أجل تحقيق أهداف سياساتها التنموية يعتبر في غاية الأهمية. من هذا المنطلق يمكننا طرح التساؤل الرئيسي التالي: **ما مدى نجاح سياسات الدعم الحكومي على تنمية و تطوير القطاع الفلاحي ؟**

يتجلى الهدف الأساسي من هذه الدراسة في تشخيص مدى نجاح السياسات التمويلية للقطاع الفلاحي، مع إبراز دور النظام المصرفي الذي يقوم بمنح أنواع مختلفة من القروض و أهمية تدخل الدولة عبر تخصيص أشكال متنوعة من الدعم، كل هذا من أجل الوصول إلى مدى قدرة الدولة على تحقيق اكتفائها الذاتي و الحفاظ على أمنها الغذائي لأنه لا يمكننا الحديث على تنمية القطاع الفلاحي دون أن يتم تحقيق هذه الأهداف، كما تعمد الدراسة إلى محاولة الوصول إلى معرفة مدى تأثير التمويل الحكومي على إنتاجية القطاع الفلاحي من جهة و على تنمية هذا القطاع من جهة ثانية و هذا من خلال التطرق إلى مجموعة من المتغيرات تربط بين القطاع الفلاحي و طرق تمويله، ومن أجل الوصول إلى أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

1 نظرة عامة حول مدى تأثير العوامل التمويلية على إنتاجية القطاع الفلاحي:

لقد تم تداول هذا الموضوع من طرف العديد من الباحثين من خلال مذكرات و مقالات علمية و تقارير صادرة عن منظمات حكومية و وزارات، تختلف باختلاف طبيعة و منهج الدراسة، و من بين أهم هذه الدراسات و الأبحاث التي تناولت هذا الموضوع يمكننا أن نذكر ما يلي:

يعتبر كل من Honma et Hayani (1986) أول من استخدم نموذج قياسي يتضمن محددات الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي، حيث قاموا بتوظيف متغيرات سياسية و اقتصادية سبق و استخدمت في دراسات اقتصادية سابقة و هذا من أجل تحديد مستوى الحماية التي يمكن أن تقدمها الدولة إلى القطاع

الفلاحي من خلال تخصيص مبالغ مالية في شكل دعم ، و توصل الباحثين في النهاية إلى أن الطابع الاقتصادي لهذا القطاع يتطلب تدخل الدولة، هذا التدخل يكون وفق خطط و برامج الهدف منها بالدرجة الأولى هو حماية هذا النشاط و تنميته و كذلك السهر على توفير كل الإمكانيات المالية (دعم) أو البشرية (تكوين الموارد البشرية).[1]

كما قام Houck (1986) بإثبات أن نمو القطاع الفلاحي له أثر أكبر من النمو الذي تشهده باقي القطاعات فيما يخص الرفع من قيمة الدخل الإجمالي في الدول النامية، حيث توصل من خلال هذه الدراسة إلى إثبات أنه بزيادة 10% من الإنتاجية الفلاحية ستقابلها زيادة بنسبة 10.5% من نصيب الفرد الواحد من PIB، في حين أن الزيادة و بنفس القيمة 10% من الإنتاجية الصناعية ستقابلها زيادة بـ 2.6% من نصيب الفرد الواحد من PIB، نفس النتائج توصل إليها Hwa (1988) من خلال دراسة تحليلية لمجموعة من الدول حول تأثير نمو القطاع الفلاحي و الصادرات على النمو الاقتصادي، و كانت النتائج تأكد أن للنمو الفلاحي أثر أكبر على النمو الاقتصادي مقابل الصادرات مع تسجيل اختلاف في كيفية مساهمة الفلاحة في عملية التنمية من بلد إلى آخر.[2]

أما Mounier (1992) فقد حاول في دراسته إثبات أن للفلاحة دورا مهما و خصوصا خلال المراحل الأولى للنمو الاقتصادي، لأنها تسمح في تخفيض تكلفة المواد الغذائية من أجل خلق تدفق مستمر من اليد العاملة انطلاقا من القطاع الفلاحي إلى باقي القطاعات، وفي نفس الوقت توفير كل من المواد الأولية للمنتجات الصناعية الغذائية و الأموال اللازمة لباقي القطاعات، و في نفس السياق تكلم Berthelot (2001) على ضرورة حماية الفلاحة من التهاون و الإهمال، حيث استند في دراسته على أعمال Bairoch (1976) و التي تم ذكرها في كتاب تحت عنوان التنمية الاقتصادية في الدول الأوروبية خلال فترة الانفتاح الاقتصادي، حيث كان لهذا الانفتاح نتائج سلبية على غرار انخفاض دخل المزارع الناتج عن انخفاض في الإنتاج الزراعي، يمكن لنا مقارنة هذا مع ما تم تسجيله في البلدان الأوروبية من خلال دعم صادرات المنتجات الفلاحية و مدى تأثير على معدلات التنمية الاقتصادية.[3]

وبخصوص كل من Swinnen, Banerjee et Gorter (2000) فقد حاولوا من خلال دراستهم اختبار نظريات الاقتصاد السياسي على إعادة توزيع الدعم الفلاحي، حيث أثبتت النتائج أن التغييرات الهيكلية في الاقتصاد لها تأثير كبير ليس فقط على حجم إعادة توزيع الدعم و لكن أيضا على عنصر البحث و التطوير والاستثمار في المجال الفلاحي، حيث أنه كلما ارتفع مستوى الديمقراطية يقابله زيادة في حجم الدعم الفلاحي ولكن أيضا انخفاض في حجم الاستثمار المخصص للبحث و التطوير.[4]

و في دراسة قام بها رابح الزبيري (2004) قدم من خلالها حدود و فعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية، إذ عمل الباحث في هذا المقال على إظهار السياسات الزراعية المنتهجة من قبل الجزائر و مدى أهمية عملية التمويل و الدعم بغية الوصول إلى اكتمال خطوات هذه السياسة، حيث تكلم على أهم الأسباب التي تدفع إلى تطبيق سياسة الدعم و كذلك أثر إلغاء الدعم على القطاع الفلاحي ثم انتقل إلى شرح أهم السياسات الجديدة للدعم الفلاحي و آلياتها مع توضيح أهم النتائج التي توصل إليها

القطاع الفلاحي، و خلص الباحث في الأخير إلى ضرورة تبني الجزائر سياسة حديثة قائمة على الرفع من قيم الدعم الفلاحي بغية تنمية هذا القطاع و الحفاظ على مستوى إنتاجية بإمكانه تحقيق التوازن الغذائي و الاكتفاء الذاتي.[5]

كما قامت الباحثة Nadia Gagnon (2008) بدراسة الطرق الفعالة في تمويل القطاع الفلاحي حيث حاولت معرفة ما إذا كانت عملية دعم القطاع الفلاحي محصورة في تقديم مساعدات مالية أم أن هناك عوامل أخرى تتحكم في هذه العملية، وهذا من أجل الوصول إلى التميز بين نوعين من أنواع الدعم و هما الدعم المنفصل والمزدوج، بعد الدراسة توصلت الباحثة إلى أنه يجب على الدول أو المنظمات العالمية عند اتخاذها قرار تقديم دعم لمنطقة ما أن تستعمل سياسات مخصصة لتلك المنطقة، مع الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المتغيرات أهمها حركة المبادلات الدولية للمنتجات الفلاحية، عادات و تقاليد المنطقة، المساحة الزراعية.[6]

1-1 أهمية و دور القطاع الفلاحي في عملية التنمية:

تحتل الفلاحة مكانة مهمة في أولويات السياسات الاقتصادية، فقد اكتسبت الفلاحة هذه المكانة نظرا لأهميتها كمصدر من مصادر للغذاء و كقطاع يمكنه أن يستوعب نسبة عالية من القوة العاملة، حيث يتواجد حاليا أكثر من 6.5 مليار نسمة على كوكب الأرض، نصف هذا العدد يعتمدون على مخرجات النشاط الفلاحي كمصدر وحيد في اقتناء مستلزماتهم الغذائية، حسب البنك الدولي هذا القطاع يمكنه أن يمثل حتى 40% من حجم الناتج الداخلي الخام (PIB) في دول مثل دول الساحل، كما أن أكثر من ثلاثة أرباع من السكان الفقراء في الدول المتقدمة يعيشون في الأرياف و أن مدا خيل أغلبيتهم ترجع إلى النشاط الفلاحي، كما أنهم (الفقراء) ينفقون أكثر من نصف دخلهم من أجل شراء أو إنتاج مستحقاتهم الغذائية الأساسية و التي يمكنها أن تلبي حوالي ثلثي احتياجاتهم من السعرات الحرارية. فإذا كانت الفلاحة تعد من بين المؤشرات المهمة لدى اقتصاديات الدول المتقدمة فإنها تعتبر بمثابة حجر الأساس الذي ترتكز عليه اقتصاديات الدول النامية باستثناء تلك الدول التي تعتمد على إمكانيات طبيعية و نفطية، كما يساهم القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية باعتباره نشاطا اقتصاديا و سبيلا من سبل تحقيق الدخل و مصدرا للخدمات البيئية مما يجعل من هذا القطاع أداة فريدة للتنمية.[7]

لقد تم تأكيد دور القطاع الفلاحي في دفع عجلة النمو الاقتصادي من قبل العديد من الاقتصاديين و المؤرخين منذ القدم و عبر تطور تاريخ الفكر الاقتصادي، ابتداء من التجاريين الذين اعتبروا أن أصل قوة الدولة هو ما تملكه من معادن نفيسة، المتحصل عليها إما عن طريق استخراجها أو عن طريق تشجيع الصناعات التحويلية و تصديرها منتجاتها، أي تنمية الصادرات و تقييد الواردات، و حسب رواد هذه المدرسة فإن دور الزراعة هو خدمة الصناعة من أجل تحقيق الثروة[8]، أما الطبيعيين اعتبروا أن الزراعة هي الوحيدة من النشاطات المنتجة، في مقابل ذلك تعتبر الصناعة كعنصر تحويل الثروة من شكل إلى آخر و التجارة كناقل لثروة من مكان لآخر، و عليه فإن الزراعة هي القطاع المنتج و الباقي قطاعات عقيمة[9].

و في مقابل هذا فإن الكلاسيك انتقدوا أفكار كل من التجاريين و الطبيعيين، حيث رأى ادم سميث و على عكس الطبيعيين أن العمل المنتج هو ذلك العمل الناتج عن النشاط الصناعي و الزراعي مع اعتبار أن القطاع الخدماتي هو قطاع عقيم غير إنتاجي، و بالتالي قام بتقسيم المجتمع إلى ثلاث أقسام: أصحاب رؤوس الأموال، ملاك الأراضي، والعمال داخل القطاع الصناعي و الزراعي، كما أعطى سميث أهمية للفلاحة لكونها تؤمن الغذاء، أما النيوكلاسيك لم يعطوا أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي و انصبت اغلب الموضوعات التي تناولت هذا القطاع في تحليل حركة أسعار المنتجات الفلاحية حيث يرجع سبب هذا التغير إلى ارتفاع الريع و تذبذب تكاليف نقل هذه المنتجات إلى الأسواق، لهذا دعا رواد هذه المدرسة إلى ضرورة تواجد أسواق قريبة من الأراضي الفلاحية.[10]

أما فيما يخص الفكر العربي فقد خصص ابن خلدون فصلا كاملا يشرح من خلاله أن الفلاحة هي نشاط و مرجع و معاش المستضعفين، حيث أكد على أن النشاط الفلاحي هو أقدم الأنشطة الاقتصادية على الإطلاق و أكثرها اتفاقا مع الطبيعة من حيث بساطتها واحتياجها لمهارات فطرية، و تأتي الصناعة في المرتبة الثانية من حيث الترتيب التاريخي، فهي أرقى منها و تحتاج إلى إمكانيات فكرية وتدبير لأنها مركبة ولا تتحقق إلا في حالة الاستقرار، أما التجارة فيشير إلى أنها حتى و إن كانت طبيعية فهي تحتاج إلى الجاه و المال و إلى مهارات خاصة في التعامل داخل الأسواق لهذا السبب تعتبر الزراعة أولى الصنائع.[11]

يمكن للفلاحة أن تكون من بين أهم مصادر النمو الاقتصادي، و خصوصا داخل البلدان النامية، و ذلك من خلال إتاحة فرصة الاستثمار للقطاع الخاص باعتباره داعم أو محفز للعديد من الصناعات الغذائية، حيث تبلغ قيمة إنتاج القطاع الفلاحي في الدول النامية ثلثي القيمة المضافة الناتجة عن القطاع الفلاحي العالمي، كما يختلف دوره من بلد إلى آخر و هذا حسب السياسات المنتهجة، ففي الدول التي يعتمد اقتصادها على الزراعة تشكل هذه الأخيرة 29 % من إجمالي الناتج المحلي و 65 % من اليد العاملة كدول إفريقيا و جنوب الصحراء، وفي مقابل ذلك يشارك هذا القطاع في اقتصاد الدول السائرة في طريق التحول من خلال تزويد الصناعات المرتبطة بالزراعة بالمواد الخام، إذ تشكل هذه الصناعات عادة أكثر من 30 % من إجمالي الناتج المحلي.[12]

1-2 سياسة دعم القطاع الفلاحي:

تعتمد السياسات التنموية للقطاع الفلاحي على سياسة التمويل و الدعم من خلال دور كل من المؤسسات المصرفية من جهة و مدى تدخل الدولة في دعم هذا القطاع من جهة ثانية، إن هذا الاهتمام المتزايد بهذا القطاع راجع إلى مدى أهميته وقدرته على توفير الغذاء للأفراد من خلال العمل على توازن أسواق الغذاء المحلية و الدولية و كذلك العمل على تحسين الأوضاع التنموية داخل الأوساط الريفية، و عليه تسعى العديد من الحكومات إلى تقديم دعم بمختلف أنواعه (المباشر و الغير مباشر) من أجل المساهمة في زيادة الإنتاج و توفير العمالة و رفع مستوى الدخل مع تحسين القدرة الشرائية للأسر الفلاحية، و في هذا السياق عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الدعم الزراعي بأنه القيمة المالية

السنوية لكافة التحويلات الإجمالية من دافعي الضرائب والمستهلكين، والتي تنشأ من إجراءات السياسات الحكومية التي تدعم الزراعة، والتي تزيد دخول المزارعين وتخفض تكاليف إنتاجهم. من هنا يمكننا القول أن هناك ثلاثة شروط لا يكتمل الدعم إلا بوجودها، وتتمثل هذه الشروط في المساهمة المالية ، أن تكون من قبل الدولة وأن تولد المنفعة لدى الجهات المستفيدة[13]، كما تعتبر سياسة الدعم الفلاحي إحدى الآليات المهمة المستخدمة في إطار السياسات الفلاحية التي ترمي إلى ترقية القطاع الفلاحي والنهوض به عن طريق الأخذ بيد صغار المنتجين وتشجيع الاستثمارات.

تعتبر دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بما فيها من دول الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية، من بين أكثر المناطق منحا للدعم الفلاحي و هذا من خلال السياسات الزراعية المتبعة، غير أن أهداف منح الدعم قد تختلف من بلد إلى آخر و من فترة إلى أخرى. انطلاقا من هنا يمكننا القول أن حجم الدعم المقدم من قبل الدول بهدف تنمية القطاع الفلاحي يختلف باختلاف السياسات الفلاحية المنتهجة و كذلك باختلاف الموارد و القدرات المالية.

2- دراسة حالة الجزائر:

2-1 دراسة تطور السياسات الفلاحية في الجزائر منذ سنة 1962 إلى 2013:

لقد كان لمختلف السياسات الفلاحية المعتمدة منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا هدف رئيسي و هو تحسين مستوى الأمن الغذائي من خلال تطوير الإنتاج الفلاحي و المساهمة في ترقية الظروف المعيشة في الوسط الريفي، كما تم تبني هذه السياسات في ظروف أخذت بعين الاعتبار المحيط السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و على الخصوص القدرات المالية والبشرية المتاحة حيث تقسم هذه المراحل كما يلي:

مرحلة التسيير الذاتي و الثورة الزراعية (1962- 1979): كانت البداية من برنامج طرابلس الذي حدد معالم الإصلاح الزراعي المطبق ابتداء من سنة 1964 و الذي كان يقترح توزيع الأراضي على الأفراد مع حمل المستفيدين على تشكيل تعاونيات فيما بينه، ثم تلاه مشروع الثورة الزراعية عام 1966 الذي كان من بين ركائزه تحديد الملكية العقارية والاستغلال الجماعي للأراضي من أجل تمهيد الأرضية لتطبيق مبادئ التسيير الذاتي و إعداد ميثاق الثورة الزراعية من قبل وزارة الإصلاح الزراعي عام1970، و التي كانت من مبادئه " أن الثورة الزراعية ضرورة اقتضتها حالة عدم المساواة في توزيع الأراضي، وهذا ما كان سببا رئيسيا في انخفاض مستوى المعيشة للأفراد في المناطق الريفية وعدم قدرتها على تحويل الأساليب الزراعية ومشاركتها في التنمية الاقتصادية للبلاد"، ثم تلاه الميثاق الوطني 1976 الذي أكد على أهمية الثورة الزراعية في تطبيق المساواة و السعي وراء تنمية القطاع الفلاحي، و من بين أهم المبادئ التي بنيت عليها هذه السياسة منع بيع الأراضي ووسائل الإنتاج الزراعي، ونزع ملكية ما يتجاوز الحد الأعلى المقرر وتوزيعه على صغار الفلاحين، والعمل على إنشاء جمعيات تعاونية من الفلاحين.[14]

الإصلاح الأولي للقطاع الفلاحي (1980- 1999): أمام استمرار ركود الإنتاج الفلاحي و صعوبة تسيير المستثمرات المسيرة ذاتيا تم أحداث عدد من الإصلاحات، حيث كانت أولى الخطوات هي إعادة

هيكلة المزارع الفلاحية التي تحولت إلى مستثمرات فلاحيه جماعية و فردية، بينما تم إدخال حق الانتفاع الدائم الأراضي مع إرجاع جزء من الأراضي المؤممة في إطار الثورة الزراعية إلى مالكيها، كما تم تكوين مزارع اشتراكية (DAS) و دراسة سبل تمويلها من خلال إنشاء بنك مختص في تمويل القطاع الفلاحي (BADR)، كما تم إعادة الهيكلة بدمج المزارع المسيرة ذاتيا وتعاونيات الثورة الزراعية في نظام إنتاجي موحد يشمل على 5000 مزرعة فلاحية.[15]

لقد أجمعت الدراسات أن هذه الفترة كانت من بين أكثر الفترات في تاريخ الفلاحة الجزائرية التي شهدت تذبذبات حيث عاش فيها القطاع الفلاحي العديد من الأزمات أهمها انخفاض التمويل و الدعم بسبب سياسات تقشفية انتهجتها الحكومة من أجل مواجهة أزمة انخفاض إيرادات المحروقات، هذا من جهة و من جهة ثانية مشاكل سياسية الانتقال من نظام اشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق، لكن هذا لا يمنع أنه خلال هذه الفترة تم تسجيل أفضل النتائج حيث بلغت نسبة القيمة المضافة للإنتاج الفلاحي من الناتج الإجمالي المحلي أعلى قيمة لها منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا تم تسجيل ذلك سنة 1989 قدرة ب 13.04%، كما بلغت مساحة الأراضي الصالحة لزراعة أقصى قيمة لها سنة 1990 حوالي 7.67 مليون هكتار أي ما يقدر ب 3.22% من مجموع المساحة، لكن في المقابل انخفض نصيب الفرد في الأراضي الصالحة للزراعة بسبب ارتفاع عدد السكان.[16]

الإصلاح الثاني للقطاع الفلاحي (2000 – 2008): بعد أن شهدت الجزائر العودة التدريجة إلى وضع الاستقرار السياسي و الأمني و المالي و هذا ما نتج عنه إطلاق برنامج الإنعاش من خلال المخطط الوطني للتنمية الريفية (2000– 2004)، وكان أولى اهتمامات السياسة الجديدة هي توجيه الدعم نحو الاستثمار في القطاع الفلاحي، و قد تم توسيع هذا المخطط سنة 2002 للإدماج دعم العالم الريفي و بهذا أصبح يسمى البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية، وكان من بين أبرز أهدافه تحقيق الأمن الغذائي، العمل على استغلال كل الموارد المتاحة بشكل يتناسق مع فكرة حماية البيئة، تحسين الأوضاع الاجتماعية داخل الأوساط الريفية، تكثيف الإنتاج وتوسيع المساحات المزروعة حيث بلغت سنة 2008 حوالي 3.13% من مجموع المساحة بينما كان سنة 1962 (2.6%) و كانت من نتائج هذا الإصلاح ارتفاع نسبة نمو القطاع الفلاحي مقارنتا بباقي القطاعات، بالإضافة إلى الاستقرار النسبي لمستوى الواردات الفلاحية حيث بلغ سنة 2009 نسبة 1.6% من مجموع الواردات.[17]

مرحلة التجديد الفلاحي و الريفي (2008 إلى غاية يومنا هذا): ابتداء من سنة (2009) إلى غاية يومنا هذا تتبع الجزائر سياسة التجديد الفلاحي و الريفي على هدف تحقيق الدعم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل، بالإضافة إلى العمل على تحقيق ما عجزت السياسات المتعاقبة منذ الاستقلال على تحقيقه و يتم تقسيم هذه السياسة إلى ثلاث ركائز كما هي موضحة في الشكل التالي:[18]

1-**التجديد الريفي:** يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق تنمية منسجمة و مستدامة للأقاليم الريفية، فقد جاء بفكرة أنه لا توجد هناك تنمية بدون تعاضد الموارد و الوسائل من خلال تنفيذ المشاريع الحوارية للتنمية الريفية المندمجة والتي يتكفل بها الفاعلون المحليون، كما يستهدف التجديد الريفي الذي هو أوسع من التجديد الفلاحي كل الأسر التي تعيش و تعمل في الوسط الريفي و على الخصوص في مناطق صعبة مثل الجبال و الصحراء .

2-**التجديد الفلاحي:** يرتكز التجديد الفلاحي على البعد الاقتصادي و على مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي، فهو يشجع و يدعم عملية تكثيف و عصرنة الإنتاج، و اعتمدت فكرة هذا التجديد على نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع لتأمين واستقرار عرض المنتجات مع ضمان حماية مداخل الفلاحين و الأسعار عند الاستهلاك بالإضافة إلى عصرنه التمويل و التأمين على المنتجات الفلاحية.

3-**برنامج تقوية القدرات البشرية و المساعدات التقنية :** ظهرت هذه الركيزة من أجل دعم الموارد البشرية بغية حسن تسيير مرحلة التجديد من خلال تقوية القدرات البشرية عن طريق الاستثمار في مجال البحث و التكوين والإرشاد الفلاحي مع الاهتمام بمصلحة الرقابة و الحماية البيطرية و الصحة النباتية و مكافحة حرائق الغابات.

2-2 سياسة تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر(1962-2015):

لقد اعتمدت الجزائر على سياسة فلاحية قائمة على دعم الدولة للقطاع الفلاحي لجعله قادرا على زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية بشكل يسمح له بمواجهة الطلب الوطني المتزايد على المنتجات الفلاحية، إضافة إلى ذلك كانت سياسات التمويل التي يتبعها القطاع الفلاحي تختلف من مرحلة إلى أخرى حيث ظهرت العديد من المخططات التنموية أهمها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA ،البرنامج الوطني للتشجير PNR ،الديوان الوطني للعتاد الفلاحي ONAMA وغير ذلك من البرامج التنموية، و مقابل هذا قامت الدولة بوضع العديد من الأنواع والأنماط من القروض البنكية و التي صاحبتها أنواع مختلفة من الصناديق و المؤسسات المالية أهمها الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية FNRDA وصندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز FMVC و الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي FNDIA، أما البنوك فقد تم تأسيسها بغية تطبيق سياسة محددة، ومن بين أهم البنوك التي وجهت لها مهمة تمويل القطاع الفلاحي هي البنك الوطني من 1963 إلى غاية 1982، بنك الفلاحة و التنمية الريفية من 1982 إلى غاية يومنا هذا، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي من 1997 إلى غاية 2009.

غير أن هذه السياسة لم تمكن هذا القطاع من توفير الاحتياجات الغذائية حسب حجم الطلب عليها، هذا ما دفع الدولة إلى استيراد العجز الناتج عن عملية الإنتاج خصوصا في ما يخص المنتجات الغذائية الأساسية و بالتالي تكليف الخزينة العمومية تكاليف إضافية، و نظرا لضائقة المالية التي عاشتها الجزائر منذ منتصف الثمانينات جعلت الدولة غير قادرة على مواصلة نفس السياسة (الدعم)، حيث قررت في بداية التسعينيات إلغاء الدعم الفلاحي، ورفع نسب الفوائد البنكية، لقد نتج عن هذه الخطوة عواقب سلبية

حيث تضررت الاستثمارات الفلاحية الجماعية، وأصبحت غير قادرة على تغطية تكاليفها، و بالتالي عدم قدرتهم على تسديد ديونه المتزايدة فمثلا سجل إنتاج الحبوب لسنة 1994 حوالي 965.105 طن متري في حين كان سنة 1985 حوالي 2.918.780 طن متري أي انخفاض بنسبة 302%، هذا ما دفع الدولة إلى التدخل من خلال القانون 1993 الذي نص على تخصيص غلاف مالي قدره مليار دينار لتحمل نسبة من الفائدة اتجاه البنك قدرها 15.5% للقروض القصيرة الأجل و 17.5% للقروض الطويلة الأجل على أن لا يتحمل المقترض نسبة 5% إلى 8%، و كانت هذه الإجراءات أولى آليات تطبيق سياسة جديدة للدعم الفلاحي حيث خصصت الدولة مبلغ 7.6 مليار دينار من أجل إعادة جدول الديون، و بعد ذلك تم توجيه مهام دعم القطاع الفلاحي إلى FNDRA حتى يقوم بتوجيه قروض دون فوائد ومنح إعانات نهائية للفلاحين[19].

3- مقاربة كمية لأثر دعم القطاع الفلاحي على معدلات نمو هذا القطاع :

سوف نحاول من خلال هذه الدراسة إيجاد العلاقة بين إنتاجية القطاع الفلاحي للحبوب و مدى تأثرها بحجم الدعم حيث تم تقسيم الدعم إلى جزئيين (دعم إنتاج الحبوب و دعم الأراضي المنتجة) خلال الفترة من 1970 إلى غاية 2015، و استخدمت الدراسة الأسلوب التحليلي الوصفي لبيانات متغيرات الدراسة، الموضحة كما يلي:

الجدول 01: تقديم متغيرات الدراسة

السلسلة	الرمز	المصدر	المدة
دعم الأراضي المنتجة	STP	منظمة الأغذية و الزراعة	2015-1970
دعم محصول الحبوب	SC	منظمة الأغذية و الزراعة	2015-1970
إنتاج الحبوب بالطن المتري	PC	البنك الدولي	2015-1970

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الدراسات السابقة

يمكننا توضيح نموذج الدراسة كما يلي: $PC = C + \alpha_1 SC + \alpha_2 STP + Ei$

دراسة استقرارية السلاسل:

بعد الاطلاع على نتائج استقرارية تبين لنا ان كل السلاسل (الثلاثة) مستقرة من الدرجة الصفر

دراسة السببية بين المتغيرات:

دراسة السببية بين إنتاج الحبوب و دعم محصول الحبوب:

Pairwise Granger Causality Tests Sample: 1970 2015			
Null Hypothesis :	Obs	F-Statistic	Prob
SC does not Granger Cause PC	45	7.25517	0.0023
PC does not Granger Cause SC		7.79318	0.0016

إن احتمال وجود تأثير أو سببية بين إنتاج الحبوب و دعم محصول الحبوب قدرة بـ 0.0023 كما ان احتمال وجود سببية في الاتجاه المعاكس قدر بـ 0.0016 و في كلتا الحالتين قيمة الاحتمال أقل من 0.05 هذا معناه رفض فرضية H_0 إذن يمكننا استنتاج أن كل المتغيرين لهم تأثير على بعضهم البعض.

دراسة السببية بين إنتاج الحبوب و دعم الأراضي:

Pairwise Granger Causality Tests Sample: 1970 2015			
Null Hypothesis :	Obs	F-Statistic	Prob
STP does not Granger Cause SC	45	4.47142	0.0186
SC does not Granger Cause STP		0.46631	0.6312

إن احتمال وجود سببية بين دعم الأراضي و إنتاج الحبوب قدر بـ 0.0186 هي قيمة أقل من 0.05 إذن يوجد هناك سببية من دعم الأراضي إلى إنتاج الحبوب لكنها في اتجاه واحد لأن الحالة العكسية قدر احتمالها بـ 0.6312 و هي أكبر من 0.05 إذن نقبل فرضية العدم (التي تدل على عدم وجود سببية).

الارتباط بين المتغيرات :

الارتباط بين إنتاج الحبوب و دعم الأراضي المنتجة :

	PC	STP
PC	1.000000	0.468164
STP	0.468164	1.000000

من خلال دراسة حجم الارتباط بين المتغيرين يتضح لدينا أن حجم الارتباط بينهما يقدر بـ 0.468164 و بما ان هذه القيمة اقل من 0.5 نستنتج أن هناك ارتباط موجب ضعيف.

الارتباط بين إنتاج الحبوب (بالطن المتري) و دعم محصول الحبوب:

	PC	SC
PC	1.000000	0.866690
SC	0.866690	1.000000

من خلال ملاحظة الجدول يتضح لدينا أن حجم الارتباط بينهما ويقدر بـ 0.866690 و بما أن هذه القيمة أكبر من 0.5 نستنتج ان هناك ارتباط موجب قوي بين هذين المتغيرين.

الخاتمة:

إن السياسات الفلاحية المعتمدة منذ الاستقلال و المتكونة من أربع سياسات انطلاقا من مرحلة التسيير الذاتي والثورة الزراعية مرورا بمرحلة الإصلاح و الاستقرار و وصولا إلى مرحلة التجديد الفلاحي، اهتمت بمحاولة تطوير القطاع الفلاحي من خلال إدماجه في الاقتصاد الوطني باعتبار أن أنشطته الموجودة في أغلب مناطق التراب الوطني كما توفر الفلاحة الشغل لـ 12% من مجموع القوة العاملة في الجزائر بالإضافة إلى الدور الفعال الذي تلعبه هذه السياسات في تحقيق الأمن الغذائي و الاكتفاء الذاتي، فبعد أن تم تحقيق نمو مستقر في إنتاج هذا القطاع و المقدر بـ 7% سنويا خلال العشر سنوات الأخيرة مع تغطية نسبة 70% من الوفرة الغذائية يمكننا القول أن مسار التنمية داخل هذا القطاع يسير وفق

المخططات التنموية المصادق عليها حيث أن هذه النتائج الايجابية التي استطاع هذا القطاع تحقيقها خلال السنوات الأخيرة راجع إلى الاهتمام المتزايد من قبل الدول بغية تنمية الأوساط الريفية عن طريق دعم النشاط الفلاحي من خلال تخصيص اعتمادات مالية ضخمة، هذا ما حاولنا تأكيده من خلال هذه الدراسة التطبيقية التي تناولت أثر تمويل القطاع الفلاحي على إنتاج هذا القطاع، حيث تضمنت ثلاث متغيرات: متغير تابع و هو يعبر عن حجم إنتاج القطاع الفلاحي لمحصول الحبوب و متغيرين مستقلين يعبران عن دعم الأراضي المنتجة و قيمة الدعم المباشر الممنوح إلى إنتاج الحبوب، وقد تم اختيار هذين المتغيرين انطلاقا من دراسات سابقة (الحبيب طه – غردي محمد)، و كذلك محاولة معرفة مدى مساهمة هذا النوع من الدعم في إنعاش القطاع الفلاحي، وتجدر الإشارة إلى أن اختيارنا لإنتاج الحبوب كان نظرا للأهميته الغذائية والاقتصادية، حيث شهد هذا المنتوج تذبذب في الإنتاج إذ يعتبر من بين أهم العناصر الغذائية التي يتم إستيرادها ولهذا السبب تم تخصيص مبالغ معتبرة من أجل دعمه، فمن خلال دراسة السببية بين دعم الحبوب وإنتاجه توصلنا أن كلا المتغيرين يؤثران في بعضهما البعض إذ يؤدي الرفع في إنتاج الحبوب إلى تحقيق إما فائض في هذا المنتوج و بالتالي استغلال هذا الفائض وتصديره (جلب العملة الصعبة)، و إما تحقيق إكتفاء ذاتي و بالتالي التقليل من حجم واردات هذا المنتوج، كما تبين لنا أن دعم الاراضي المنتجة لديه تأثير ضعيف على إنتاج الحبوب حيث رغم أهمية هذا النوع من الدعم إلا أن المبالغ المخصصة له تبقى محدودة وغير كافية، ومع هذا تم تسجيل علاقة موجبة ضعيفة بينهما في مقابل ذلك سجلنا وجود علاقة سببية في اتجاه واحد.

إن إنتاج منتوج الحبوب يعتمد و بنسبة كبيرة على الدعم الذي تخصصه الدولة و فق خطط تنموية الهدف منها هو إنعاش هذا القطاع من جهة، والحفاظ على إنتاجيته من جهة ثانية من اجل تحقيق الاكتفاء الذاتي ومن هنا يمكن القول أن السياسات الفلاحية الحالية تهتم بدعم إنتاج الحبوب على أن تحتمل نفقات استراده.

الهوامش والمراجع:

[1] - Honma, M. et Y. Hayami, The déterminants of agricultural protection levels: econometric analysis, 1986.P22.

[2] - Roger D.Norton, Politique de développement agricole,1998, P 68.

[3] - Jean-Pierre Butault : Les soutiens à l'agriculture, INRA, Paris 2004, P 13.

[4] - Swinnen, J., A. Banerjee et H. de Gorter, The Political Economy of Public Research Investment and Commodity Policies in Agriculture: An Empirical Study, Agricultural Economics,Vol.22, 2000. P51.

[5]– رابح زبيري، حدود و فاعلية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية ، مجلة العلوم الإنسانية، 2004ص 35.

[6] - Nadia Gagnon: Les paiements de soutien au secteur agricole: le cas des pays de L'OCDE, Mémoire présenté à la Faculté des études supérieures de l'Université Laval dans le cadre du programme de maîtrise en Économie Rurale, 2009.P44.

[7]– فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2008، ص 19.

[8]– قصير عائشة، سياسة الدعم الحكومي و أثرها على التنمية الفلاحية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2012، ص 05.

[9]– رياش مبروك، تمويل القطاع الفلاحي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، ص04.

[10]– قصير عائشة، مرجع سابق، ص 14.

[11]– عبد الرحمان بن محمد بن خلدون الحضرمي، مقدمة ابن خلدون، ص 420.

[12]– البنك الدولي، الزراعة من أجل التنمية، تقرير عن الزراعة في العالم، 2008، ص 03.

[13]– غردي محمد، مرجع سابق، ص 111.

[14]– العيرج، عودة مسار التنمية الريفية في الجزائر 1962– 2006، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008، ص 55.

[15]– رابح زبيري، الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وآثرها على تطوره، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 1996، ص 26.

16 - www.banquemondiale.org/fr/country/algeria, visité le: 10/05/2013

[17]– وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي و الريفي: عرض و آفاق، ماي 2012، ص03.

18– وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، مرجع سابق، ص06.

19– رابح زبيري، حدود و فعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، 2004 ص28.